

التنمية في المغرب العربي - بين تحديات الإخفاق ومحاولات الإصلاح -

قاضي خلف الله، طالب دكتوراه، قسم الفلسفة، جامعة وهران 02.
أ.د. محمدي رياحي رشيدة، قسم الفلسفة، جامعة وهران 02.

تاريخ النشر: 01 ديسمبر 2018	تاريخ القبول: 13 جويلية 2018	تاريخ الارسال: 25 جوان 2018
ملخص: لقد عايش العالم في الفترات الأخيرة تحولات عميقة أصابت كل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحدثت من المتغيرات الدولية والإقليمية أشياء، حيث ألقت بظلالها على عمليات التنمية في العالم، وكان لهذه التغيرات التي ظهرت على الصعيد العالمي انعكاسات ايجابية وسلبية على مستقبل التنمية في الدول المغاربية. غير أن الواقع التنموي في هذه الدول، متعثر، وأسباب هذا التعثر متنوّعة ومتعددة في آن معا. وإزاء هذا الوضع المقلق أصبح من الضروري، أمام هذه التحولات المتسارعة والمذهلة التي يشهدها العالم، أن نعقد العزم ونأخذ بالمبادرة في مواجهة هذه التحديات، ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال وضع فلسفة هدفها تنمية الإنسان والارتقاء به نحو آفاق الوعي والمسؤولية.		
الكلمات المفتاحية: التنمية، الفلسفة، المغرب العربي، التحديات، العوائق، الحلول.		
Résumé Le monde a connu des changements profonds dans tous les systèmes politiques, économiques, sociaux et culturels, et des changements internationaux et régionaux ont eu lieu dans le monde et ont eu des répercussions positives et négatives sur l'avenir du développement dans les pays du Maghreb. Cependant, la réalité du développement dans ces pays est défailante, et les causes de cette chute sont variées et multiples. Face à cette situation alarmante, il est nécessaire de résoudre et de prendre l'initiative de relever ces défis, ce qui ne pourra se faire qu'en développant une philosophie orientée vers le développement humain et en l'élevant vers des horizons de conscience et de responsabilité.		
Mots-clés: Développement - Philosophie - Maghreb - Défis - Obstacles - Solutions.		

مقدمة:

لقد عايش العالم في الفترات الأخيرة تحولات عميقة أصابت كل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك بلدان المغرب العربي. حيث أضيفت إلى هذه التحولات أبعاد جديدة زادت مفهوم التنمية غموضا وتعقيدا، فلم تعد التنمية مجرد عملية مجتمعية محكومة بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع هي المقصود من هذه العملية فحسب، بل أخذت تحكمها وتوجهها عوامل خارجية أكثر تأثيرا عن سابقتها، وأصبحت تتأثر بعلاقات الدول وحجم المصالح المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، ومنه أصبح لازما على المهتمين بقضايا التنمية في الوقت الحاضر دراستها وتحليلها من خلال الانعكاسات التي فرضها النظام العالمي.

مع العقد الأخير من القرن العشرين حدثت من المتغيرات الدولية والإقليمية أشياء، حيث أُلقت بضلالها على عمليات التنمية في العالم، كما ساهمت تلك المتغيرات في ظهور نظام عالمي تحتل فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة وتمارس مختلف أشكال السيطرة والهيمنة على كل المستويات. وكان لهذه التغيرات التي ظهرت على الصعيد العالمي انعكاسات ايجابية وسلبية على مستقبل التنمية في الدول المغربية، مع العلم أن الواقع التنموي في هذه البلدان متعثر، وأسباب هذا التعثر متنوعة ومتعددة في آن معا، ومعظم التجارب التنموية فيها أسفرت عن نتائج تناقض أهداف التنمية الحقيقية.

إن ما تمر به الفلسفة العربية من "أزمات" سببه عجز الفكر الفلسفي العربي عن ملاحقة التطور السريع للواقع وعن فهم واستيعاب ما يستجد من اكتشافات في ميادين العلم، الشيء الذي دفع ببعض الباحثين في مطلع القرن العشرين إلى التساؤل: لماذا تراجع العرب وتقدم غيرهم؟ وقد غدا من البين أن التحولات العالمية المتسارعة في السنوات الأخيرة، والوثيرة السريعة التي ظهرت بها التنمية في الفترة الراهنة، ستطرح على الفكر المغربي ضرورة إعادة النظر في كثير من قيمه السياسية والأخلاقية والأبستمولوجيا، التي كانت سائدة حتى الآن.

وعلى هذا الأساس ارتأينا وضع هذه الإشكالية: التنمية في المغرب العربي بين تحديات الاخفاق ومحاولات الإصلاح. ويمكن تفكيكها إلى مشكلتين رئيسيتين: إلى أي مدى تأثر المغرب العربي بالتحولات الجديدة التي طرأت على الساحة العالمية؟، هل يمكن قيام مشروع تنموي بالاعتماد على مبادئ أو

منطلقات فلسفية، يعيد (أي المشروع) لدول المغرب العربي موقعهم بين الأمم، و يوجد لهم مكانة متميزة في ظل التحولات المتسارعة والمذهلة التي يشهدها العالم؟

1- في المعنى الاصطلاحي للتنمية:

يعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم الأكثر رواجاً عالمياً في القرن العشرين، حيث استعمل للتعبير عن عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، ويشير المفهوم لذلك التحول الذي خضعت له عدة بلدان في آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص بعد حصولها على الاستقلال منذ بداية الستينيات من القرن العشرين. وقد تميز هذا المفهوم، الذي برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، بتعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، كما أنه لم يستعمل منذ أن ظهر في عصر الاقتصاد البريطاني البارز "أدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، حيث استخدم للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع مصطلحا "التقدم المادي" و"التقدم الاقتصادي". وحتى إنه عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع¹.

وفي الأدبيات الرائجة في عصرنا هذا، لا نجد مصطلح التنمية هكذا بالمفرد، بل في الغالب، نجده مضافاً إلى تعبير ومفاهيم أخرى من قبيل الاقتصاد والسياسة وما إلى ذلك حيث يتحدث عن التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والإنسانية وما إلى ذلك من "التنميات". غير أنه غالباً ما يرد إلى الذهن عند سماع كلمة "التنمية" التي هي في أصلها ترجمة للكلمة اللاتينية *développement*، معنى "التأهب والقدرة لدى أمة من الأمم ودولة من الدول على تصنيع البيئة والتحكم في الطبيعة وتطويع الموارد لتلبية الحاجات الحضارية المعاشية والدفاعية"² ذلك لأن المصدر الغربي للمفهوم صبغه بصبغته المادية النفعية.

إن مفهوم التنمية، وقبل أن يصل إلى دلالاته الحالية، قد مر بعدة مراحل صبغته بحمولاتها حيث إنه استخدم بداية في ميدان الاقتصاد ثم انتقل إلى حقل السياسة في ستينيات القرن العشرين،

¹ نصر عارف، مفهوم التنمية، مقالة منشورة في موقع <http://islamoline.net>

² عبد السلام ياسين، حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000 ص 190

حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية نحو الديمقراطية في صورة عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ومن ثم تطور ليرتبط بحقول و مجالات أخرى فأصبحنا نتحدث عن التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية قبل أن يتم في نهاية المطاف استحداث مفهوم التنمية الإنسانية كتعبير عن مستوى من الرشد وصل إليه التصور العالمي لمفهوم التنمية وقضيتها.

2- عوائق التنمية في بلدان المغرب العربي:

لقد وجدت المجتمعات النامية نفسها أمام أساليب جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية، اتصفت بالاستغلالية والهيمنة قصد تكريس أوضاع غير متكافئة، في إطار نظام دولي تسيطر عليه قوى الرأسمالية المعاصرة، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من المفاهيم التي تحاول استخدام تحاليل ما يحدث في العالم، مثل النظام العالمي الجديد، الحضارة العالمية الجديدة، الخصوصية، المنظومات المعلوماتية، كما يستخدم مفهوم الثقافة العالمية للإشارة إلى ما يتوقع أن يسود العالم من علاقات ثقافية، كما يقوم هذا العالم على افتراض معين هو أن العالم ينتقل إلى حقبة جديدة لها سمات خاصة تبرز الحديث عن حالة من التجانس يتشكل فيها وعي كوني يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة. ومهما يكن فإن التغيرات التي حدثت بالمجتمعات الإنسانية، جاءت عموماً لتبرر فشل النماذج التي كانت قائمة من جهة، وفرضت نظاماً ونماذجاً جديدة، بمعنى أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء وفق آليات وقواعد رسمت معالمه ضمن طبيعة العلاقات بين ما يسمى بدول متقدمة ودول متخلفة. لذا فإن النظرة المستقبلية عن التنمية في دول المغرب العربي تستدعي فهم هذه التحولات والتغيرات الدولية التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة.

إن إطلاق وصف التنمية على ما حدث وما زال يحدث للاقتصاد والمجتمع العربي لهو وصف أقرب إلى السخرية منه إلى وصف الواقع، يراد بإطلاقه تسكين الناس وتخضيرهم حتى يتمكن الجراح الغربي من إتمام مهمته. فالدخل يبدو وكأنه يتعاضد، والسلع تتكاثر، والمدن تتضخم، والمدارس تتضاعف، والسفن تأتي بالبضائع وتذهب بغيرها والناس تهاجر وتأتي بالسلع، والأمر يبدو وكأن تنمية تحدث، والذي يحدث في الواقع ليس أكثر من عبث الأجنبي بأمة لا تدري ما تصنع.³

³ جلال أحمد أمين، التراث والتنمية العربية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 72 سنة 1985 ص 21

وعلى هذا الأساس تواجه التنمية المغربية مجموعة من الصعوبات في كل المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكانت بمثابة عائق أمام تقدمها. ويمكن أن نوجز هذه العوائق فيما يلي:

1-2. التحديات الداخلية:

تعاني السياسة المغربية اليوم انغلاقاً قادت إليه سياسة الاحتكار للسلطة من قبل نخبة ضيقة، وتهميش سائر التعبيرات السياسية الأخرى، فليست اختلافات النظم المؤسساتية والاختيارات والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسة الخارجية، هي التي تشكل حالياً عوامل التجميد الأساسية، بل ان القاسم المشترك بين هذه البلدان هو الاستبداد السياسي والنزعة الذاتية النتيجة الطبيعية عنه. لقد ابتكرت هذه الدول العربية المغربية أساليب عديدة لترسيخ نفوذها واستمرارها، إذ وظفت في منتصف القرن الماضي، وبناء على معطيات زمن القطبية الثنائية كما تبلور في نهاية الحرب العالمية الثانية، ثنائيه التنمية كمقابل للديمقراطية، ثم استخدام بعضها مفهوم الديمقراطية المركزية وخيارات الشعوب الفقيرة والأمية في التنمية والتقدم، فأصبحت المفاضلة المغلوطة بين الاقتصاد و السياسة تشكل قاعدة الاعتراض لمواجهه التدبير الديمقراطي في مجتمعاتنا. واعتمدت منذ مده قريبه في لقاءات القمة العربية بيانات في الإصلاح السياسي، لا علاقة لتوصياتها بما يجري فعلا على ارض الواقع.⁴

إن الخاصية المشتركة بين مختلف انظمه الحكم القائمة هي على طرفي نقيض مع الديمقراطية. ملكيه الحق الإلهي، حكم الأقليات (الاوليغارشيات) العسكرية أو السياسية التي تسير كلها نحو الشخصية المطلقة. إن مجمل انظمه الحكم هو من نمط الحكم الفردي.⁵

ولا يبدو حتى الآن أن الأنظمة المغربية تستجيب بقدر كاف وسريع للتحويلات الديمقراطية في العالم باستثناءات قليلة ومحدودة وناقصة، ولا تزال لا تحترم ما هو مكتوب في دساتيرها كما أن التمثيل البرلماني فيها محدود، فهي تعطي نفسها الحق المطلق في اتخاذ ما تشاء من القرارات دون دراسة أو تمحيص مما يكون له عواقب وخيمة.

⁴ عبد اللطيف كمال، العرب في زمن المراجعات الكبرى، محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت 2016 ص 30 ص 31

⁵ بومعزة بشير، تأملات فكرية حول المغرب العربي، الفصل التاسع، كتاب وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1987 ص 146 ص 147

إن الذين يمتلكون مواقع القيادة هم عادة أصحاب مصلحة أنية فوقيه، لا تكثر بمصالح الآخرين وحقوقهم. وهم ينجحون كثيرا في توظيف وسائل الإعلام لإضفاء كل الصور البراقة، وإبرازهم كنماذج رائعة رائده فذة

لا تخدشها ذره من قصور أو تقصير، وهي مثال الحكمة والحنكة والخلق القويم، والصراف المستقيم والعدل والعفو عند المقدرة، وتحقيق الصالح العام والسهر على راحة الآخرين.

ولذلك فإن المجتمع، وبخاصة شبابه، ينظر إلى هذه القيادات ملتصبا شيئا من القدوة الحسنه فلا يجدها، بل يجدها قدوة للاستئثار والنهم والتسلط وسلب الإرادة ومصادرة الحقوق. ولو شدته هذه المعايير، فسيكون شابا يغلب عليه التطلع إلى التسلط والنهم والثراء و السلب واللهث وراء المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة. وليس من المستغرب انه حتى لو نهج احد نهج القدوة الحسنه على الصعيد المجتمعي فان ذلك يعتبر نشازا في إطار ثقافة القيم الزائفة السائدة.

وبالطبع سيكون مستهدفا إن كان هذا الفرد له موقع مجتمعي، لأنه يعتبر تهديدا للأمن الاجتماعي وربما حتى الأمن السياسي بمعنى امن الأنظمة السياسية. ولا بد من أن تشذ هذه الأنظمة أو أن تسخر وسائلها لإبعاده عن دائرة الضوء وتركه في الهامش أو تهيأ للإهمال حتى يكون في حد ذاته رادعا للآخرين، ومثليا لكل من تسول له نفسه ان ينهج هذا المنهج، حتى تظل الثقافة السائدة هي ثقافة التزييف والتضليل والنفاق والمكابرة ومصادره الحريات والحقوق وسحق الصالح العام في سبيل الصالح الخاص⁶.

إن سيادة السكان حين يحدث ان تكون مقبولة شكلي هي غائبة كليا في الممارسة اليومية. وفي ميدان حيوي بالنسبة لمستقبلها، ليس لهؤلاء السكان أي حق في النظر إلى تطور الوضع. وهذا المستقبل يتوقف كليا، بالنسبة للأفضل والأسوأ، على إرادة الأمراء الذين يحكمونهم وحدها. ولأن أنظمه الحكم الفردية هذه لا تشجع التعبير الحر لدى السكان ولا تداول حقيقيا للأفكار، فان هؤلاء السكان محرومون من حق السيادة في أن يكون عليهم المعرفة والتقويم فيما يظل صراعا بين رؤساء⁷. يقول الدكتور "رابح كعباش": "إن في النظم الاستبدادية السائدة في شتى أرجاء العالم الثالث، إرادة الحاكم هي الركيزة الوحيدة للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولما كانت هذه الإرادة عرضة للتقلب والهوى، أصبحت حرية الفرد من جهة، والمساواة والعدالة اللتان هما أساس كل نظام سياسي

⁶ عبد الرحمن اسامه، المأزق العربي الراهن، هل الي خلاص من سبيل؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى 1999،

ص 41 ص 42

⁷ عبد الرحمن اسامه، المرجع نفسه ص 147

صالح من جهة ثانية، عرضة للخطر المميت، بل أصبحت البنية الاجتماعية برمتها عرضة للاهتزاز والانهيار⁸.

من الأمور المسلم بها أن الواقع المغربي يعيش حالة من التخلف بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ هي حقيقة يسلم بها معظم المحللين للموضوع من العرب وغير العرب، بل إن البعض يذهب إلى حد تصور الحال على أنه نوع من "الأزمة" يتوقف على حلها إمكان تقدم العالم المغربي. وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي طرحت في مجال التخلف- خاصة في السنوات الأخيرة- إلا أن أغلبها تشير إلى أنه من الخطأ أن نتصور تخلف منطقتنا على أنه تخلف ترجع أصوله إلى تخلف البناء الداخلي لهذه المنطقة، أو بسبب عدم قدرة هذه المجتمعات إدخال أو استيراد ميكانزمات التحديث التي جربتها المجتمعات الغربية المتقدمة. كما أنه من الخطأ أيضا اعتبار التخلف في بلداننا ينحصر فقط في العوامل الخارجية بدءا من أساليب النهب الاستعماري⁹.

إن الأمية في بلداننا المغربية ظاهرة ما زال يعاد إنتاجها وتكريسها، وإذا كانت الإحصاءات الراهنة ترتفع بالمعدل العام للأمية في هذه الدول، فإن المقارنة بين حال الأمية اليوم وحالها قبل عقد أو عقدين من السنين تشير إلى أن نسبتها في ارتفاع مستمر. ولهذا فإن النتيجة المباشرة والحتمية من انخفاض نسبة المتعلمين هي ضيق قاعدة هرم النخبة المثقفة غدا، وبالتالي ضيق دائرة النشاط الثقافي وطفوها على سطح المجتمع، مما يكرس ويعمق الانفصال والانقطاع بين المجتمع والفكر ويقلل من فرص ظهور طاقات فكرية خلاقة¹⁰.

إن الشعور بالتخلف في مجموعات العالم الثالث يتغذى كثيرا من مراتب السبق الذي أحرزه غيرنا في ميدان التطبيقات التكنولوجية. وإن محاولة الالتحاق بركب الحضارة تعني عند الكثير من النخب السياسية، وفي السواد الأعظم من شعوبنا، أن نأخذ بنصيبنا من التطبيقات التكنولوجية. من أجل ذلك اقترنت أنماط التنمية الاقتصادية، وبصورة خاصة في ميدان التصنيع، بشرط تحويل التكنولوجيا من العالم المتقدم، وشاع عندنا اللجوء إلى المشاريع الصناعية التي نستوردها مكتملة في التجهيزات التكنولوجية، "المفتاح في اليد"، كما تترجم باللسان الفرنسي. ثم اتضح لنا ولغيرنا من

⁸ ماجد فخري، الفكر العربي أمام التحديات الحضارة المعاصرة، الفكر العربي المعاصر مجلة العلوم الإنسانية والحضارية العدد الثاني 1980 ص 56

⁹ أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد 81، نوفمبر 1985، ص 12

¹⁰ الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، سبتمبر 1990 ص 69/70

مستوردي التجهيزات الصناعية أن من أنواع التكنولوجيات الحديثة ما لا يتناسب مع سياساتنا الوطنية في ميدان توظيف القوى العاملة، ولا مع مستويات التأهيل الفني الذي يتخرج عليه شبابنا و لا مع وتائر ما تعودنا عليه في الإنتاج، فشاع وجوب التعويل على تكنولوجيات وسيطة متناسبة مع معظم هذه المقتضيات.¹¹

ومن التحديات التي لها في الميزان ثقل أكبر، نجد تحدي الإلتقان في العمل. إذ لابد من الإقرار بأن ممارسات العمل في أوطاننا تتسم بالفتور و التراخي، و أن مراتب الإلتقان لا تخرج من الوتائر الضعيفة، وأننا لا نملك عبقرية الجهد فيما نأتيه من أعمال، و لا تحركنا حوافز قوية للإخلاص في أدائها، ولا نصون سلوكنا من الاستخفاف بالوقت وتبذير ساعاته.¹²

أما على المستوى الاقتصادي فلقد تدهورت معدلات النمو في البلدان العربية عامة والمغربية خاصة، والسبب في ذلك إنما راجع إلى فساد السياسات الاقتصادية الرسمية، وعن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر دون ضوابط، وما استتبعه ونجم عنه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم بعض فساد القطاع العام والنهب المنظم للثورة وللمالية العامة، والناجم أيضا عن سياسات الاستدانة وتبعاتها الخطيرة على مالية الدولة، والانصراف المتزايد عن القطاعات الإنتاجية إلى قطاع التجارة والخدمات ومجمل أشكال الاقتصاد الطفيلي والناجم أيضا عن سوء التدبير للفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان وسوء تدبير المال العام، والإنفاق على برامج التنمية وهدر الموارد، وسوء تدبير برامج تنمية الأسرة.¹³

2-2. التحديات الخارجية:

أما فيما يخص هذا الجانب فنجد التحديات الاقتصادية الإقليمية التي تأتي من دول الجوار، وتتمثل في التنافس على المصادر الطبيعية والأسواق والمكانة السياسية الإقليمية، والمصادر الطبيعية المرشحة لهذا التنافس في حقول النفط والمناجم في مناطق التخوم الحدودية.¹⁴

¹¹ الفيلاي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة بيروت 2005 ص 91 ص 92

¹² المرجع نفسه ص 93

¹³ المشروع النهضوي العربي، بحث أعده مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2010 ص 17

¹⁴ حسيب خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات ... والخيارات، مرجع سابق، ص 322 ص 323

ومما يجدر ذكره عن محاولات التكامل أو الوحدة أو الاتحاد، فلم تحظى بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية، بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي، وخير دليل على ذلك أن هذه الاتفاقات لم تكن شاملة، وإنما تشكو من عدة ثغرات بحيث أصبحت عديمة الفائدة*، فالسبب الأكثر أهمية والذي قد يعيق أي تقدم مستقبلي، هو أن الدول العربية لم تضع في حسابها أن فوائد وتكاليف، أي محاولة للتكامل يجب أن توزع توزيعاً عادلاً بين الدول العربية المعنية¹⁵.

إن اقتصاديات هذه الدول منفردة كانت أو مجتمعة، موجهة لتلبية احتياجات أسواق المستعمرين بدلاً من أسواق المنطقة، إذ اقتصر اقتصاديات هذه الأقطار على إنتاج وتصدير المواد الخام الرخيصة لتلبية احتياجات الصناعة الغربية، مقابل استيراد المواد الاستهلاكية المصنعة في الدول الغربية وبأثمان باهظة نسبياً، وعلى الجانب الاجتماعي خلق الاستعمار في كل قطر فئة قليلة من الأعوان سلمت إليها مقادير الأمور السياسية والاقتصادية، وقد استعملت هذه الفئة كل نفوذها لتكريس الأمر الواقع، وعملت كل ما في وسعها لمنع أي تغيير في الهيكل الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي في كل بلد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد استطاعت هذه الفئة من خلال نفوذها على السلطة السياسية في معظم الأقطار، التأثير سلباً على المحاولات الجماعية التي تمت في مجال التعاون الاقتصادي العربي. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن مصالح الفئات المتسلطة على مقادير الأمور لم تكن متناقضة مع مصالح الجماهير العربية فحسب، بل كانت متناقضة مع بعضها البعض على الأقطار المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تكريس القطرية وحالة التشتت الذي نعيشه اليوم. وقد ظهرت الآثار السلبية لهذا التناقض عند صياغة الاتفاقيات الجماعية العربية، وفي مواقف الأطراف المتفاوضة، وعند اختيار أسلوب وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ¹⁶.

* في رأي الدكتور "غدي قصور" إن هذه النقطة ليست ذات أهمية كبرى لأن معظم الدول العربية تعتبر دول نامية وأن الاختلافات لم تظهر إلا بعد عام 1973. بالإضافة إلى هذه الاختلافات التي لا تعزى فقط إلى اختلاف مستوى التنمية وإنما إلى القدرة على تمويل عملية التنمية. وفي اعتقاده الدول العربية لم تسلك الطريق الصحيح باتجاه التكامل الاقتصادي. فعلى سبيل المثال اختارت هذه الدول " التكامل السوقي " من خلال تحرير التجارة دون التوفيق بين السياسات الاقتصادية ودون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة.

¹⁵ غدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، بدون طبعة، ص 287

ص 288

¹⁶ غدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، المرجع نفسه ص 281

إن الجانب الأخطر في التحدي الخارجي هو الجانب الاتصالي، ونقصد بذلك شبكات الاتصال والإرسال الفضائية الأجنبية القادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الإعلامية والثقافية، ومنها إلى اختراق الجدران والعقول في كل عائلة عربية، والمواطن العربي سيكون مهياً لاستقبال ما يتساقط عليه من مواد إعلامية وثقافية خارجية، بخاصة إذا كانت جيدة الإنتاج والإخراج^{**}. "إن الهيمنة الثقافية بواسطة الإعلام ووسائله المتطورة التي غدت لا تعرف الحواجز ولا الحدود، ووسائل البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، هي اليوم على رأس قائمة الأولويات في برامج الدول الصناعية الكبرى ومخططاتها، وتستهدف هذه الهيمنة بلدان العالم الثالث أساساً، وفي مقدمتها بلدان الوطن العربي¹⁷.

ومن التحديات الخارجية أيضاً والتي حصلت بأوطاننا في العشرية الماضية وفي فواتح هذه العشرية هي مشكلة الأمن الغذائي، فالدولة التي تملك زمام التجارة العالمية في الحبوب هي التي تملك أمضى الأسلحة للتصرف في الأمن الداخلي لدول التبعية الغذائية وأقوى وسائل للتفاوض في العلاقات الخارجية.

فقد أنفقت المجموعة المغاربية من أموالها القليلة على مر السنين مبالغ طائلة، ولا تزال تنفق مثلها في كل عام لشراء الدبابات والطائرات و الحاملات والبنادق وحتى الخراطيش و بدلات الجنود و الضباط. ويمثل هذا الإنفاق في الميزان العمومي نسبة تزيد عشر مرات على ما ينفق في البحث العلمي والتأهيل التكنولوجي.

ولا حاجة لنا أن نؤكد أن هذه الأسلحة لا يندرج استعمالها أو التهديد بها إلا في الأفق المغربي، بين الأجوار والأشياء وإن لا وزن لها ولا فاعلية في وجه الأعداء من الخارج.

إن التبعية التجارية هي في هذا الميدان الاقتصادي من بين التحديات الخارجية المزمنة، ويتضح ذلك في ضوء نوعين من المقاييس: أولهما المبادلات التجارية المغربية قياساً على أحجمها ومقاديرها مع الأسواق الخارجية، إذ لا تزيد هذه المبادلات الجهوية على الأفق المغربي على ثلاثة أو أربعة بالمائة، في حين أنها ترتفع إلى خمسين أو ستين بالمائة مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة. ومن المتوقع أن تتأزم هذه المبادلات التجارية بعد انضمام دول جديدة إلى هذه المجموعة وأن يصيب الكساد عدداً من

^{**} يمكن الإشارة في هذا الاتجاه إلى أقطار المغرب العربي التي ازداد مشاهدة أو استماع مواطنها للبرامج المبنوثة من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والتأثير الأبعد مدى قد يكون هو تراجع اللغة والثقافة العربية، وإضعاف الهوية والانتماء ونمو عادات وأنماط استهلاكية تركز التبعية للخارج على كل المستويات.

¹⁷ الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، المرجع السابق، ص72

السلع الصناعية ومن المحاصيل الزراعية المغربية التي كانت مروجة في السوق الأوروبية وأن تتقلص إمكانات استيعاب هذه السوق للفائض السنوي من العمالة المغربية المرشحة للعمل. وليس لدى السلط المغربية من حجة كبيرة في مفاوضاتها مع سلطة المجموعة الأوروبية، وذلك لأمرين اثنين أولهما أن السلط المغربية تدخل هذه المفاوضات وهي مقسمة متنافسة أمام طرف متضامن متوحد، وثانيهما أن وزن المعاملات التجارية المغربية في جملة المبادلات التجارية الأوروبية لا يزيد على اثنين بالمائة. وهي نسبة قليلة لا تخوّل المتفاوضين المغاربة أن يرفعوا أصواتهم أو أن يبالغوا في طلباتهم بين يدي مفاوضيهم الأوروبيون.¹⁸

وفي مثل هذه الظروف ماذا يتوجب علينا فعله؟

3- دور الفلسفة في التنمية الشاملة:

إذا استحضرننا راهنية ما يعيشه وطننا العربي الكبير من تحديات داخلية وخارجية، ومن توعكات وأزمات ذاتية وموضوعية على صعد ومستويات ثقافية واقتصادية وسياسية متعددة، فإنه يمكننا التأكيد على أننا الآن، وأكثر من أي وقت مضى، أحوج ما نكون إلى فكر فلسفي جديد مستنير متجدد، يكون منطلقا لبناء الرؤية الفكرية والحضارية الأنفة، التي يفترض فيها أن تشكل مرجعية عقلانية موجهة لمشاريعنا القطرية والقومية، ومدخلا لتأهيلنا للانخراط الندي التبادلي الفاعل المنتج في مجمل رهانات واستحقاقات ومتغيرات العصر¹⁹. إنه الرهان الأكبر الذي يفرض على مجتمعاتنا العربية والإسلامية والعالم ثالثة ضرورة الخوض الفوري لمعركة كسبه، وبكل ما يتطلبه هذا التحدي من كفاءة وجدارة واستحقاقية مطلوبة.

نحن لا نريد، إذن، فلسفة "مستقيلة" أو "مقالة"، بل فلسفة تراهن على الفعل والتأثير في وتائر التغيير والتحويل الاجتماعيين، ملتزمة في ذلك بأن تجعل من فعلها هذا أكثر إنسانية، وأكثر استجابة للقيم والمعايير والمبادئ التي يسعى البشر إلى تحقيقها في أوضاعهم البشرية المختلفة. وإذا كان من بين مهام الممارسة الفلسفية المساهمة في إنتاج معرفة تستهدف عقل وفهم الواقع الطبيعي والاجتماعي في أبعاده الأنطولوجية والإبستمولوجية والأكسيولوجية، فإن ذلك لا يلغي دورها في تغيير هذا الواقع

¹⁸ الفيلاي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، المرجع السابق ص 86 ص 87 ص 88

¹⁹ مصطفى محسن، نحن والتنوير، عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة.

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2006 ص 141 ص 142

أيضا. شأنها في ذلك شأن أي معرفة بشرية لا ينحصر دورها ولا تقيم نجاعتها ومصداقيتها بمدى قدرتها التحليلية والتفسيرية فقط، وإنما تعد نجاعتها التاريخية، أي مدى قدرتها على توجيه وهيكلة وتغيير الواقع والفعل الإيجابي فيه، من بين أهم معايير تقييم صدقيتها العلمية كذلك.²⁰

لقد أصبح من المسلم به هو العمل على تخطي أزمة التنمية ، بأسلوب تغيير الواقع نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي والفكري. وهنا تأتي إشكالية الدور الذي ينبغي أن تقوم به الفلسفة العربية في كافة المجالات.

فعلى المستوى السياسي يتجلى في توسيع المطالبة بالديمقراطية حيث يوضع هذا المطلب اليوم في قائمة مستعجلات حركة التحرر العربي سواء في تنظيماتها الذاتية، أو في علاقاتها بالسلطة السائدة، في هذا القطر العربي أو ذاك.

إن كثيرا من مظاهر الأزمة التي تعصف بواقعنا العربي اليوم، يعود إلى الديمقراطية. وإذا كانت الديمقراطية تقتضي وجود المواطن والحرية، والميثاق العقلاني لتأسيس الدولة. والمشاركة في السلطة، وتعتمد في كل هذا على مبدأ الحوار الذي يعترف بالاختلاف والتنوع، فإن أغلب مظاهر أزمنا تعبر عن غياب مطلب الحوار، مطلب الإقرار بقيمة الرأي المغاير.

ولا يعني هذا أن معنى الديمقراطية مطلق ومغلق، أو أنها النموذج السياسي الجاهز. إنها هدف نرومه، وبإمكاننا عند اقتناعنا به، أن نصله بفكرنا ومتغيرات حاضرننا بالصورة التي تجعله أمرا ممكنا، ومنسجما مع محيطنا الاجتماعي والسياسي.²¹

إن الشعوب العربية، على رغم معاناتها الشديدة من أنظمتها، أثبتت أنها لا تزال تحمل قدرات على النهوض إذا توفر لها من يدلها على طريق الخلاص²² فبعدما كان التغيير في السابق يتم بالثورة الشعبية أو الانقلاب العسكري بمختلف أشكاله اتضح الآن أن الأنظمة وجدت من جهة أنها لا تستطيع القضاء على القوى الوطنية والمعارضة، كما أن هذه المعارضة والقوى الوطنية وجدت أنها غير قادرة على أن تزيح الأنظمة، فجرت المحاولات والمفاوضات للوصول إلى صفقة للانتقال خلال فترة معينة إلى المرحلة الديمقراطية.

²⁰ مصطفى محسن، المرجع نفسه ص135 ص138 ص139

²¹ كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة بيروت، بدون طبعة ص87

²² حسيب خير الدين، رؤية في القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، أكتوبر 2008 ص20

إن أي تيار سياسي في الوطن العربي لا يستطيع وحده أن يفرض التغيير، فالوضع الذي نمر به عربيا هو كالتالي: إما أن الأنظمة لا تريد أن تتحاور مع المعارضة والقوى الوطنية، أو أن القوى الوطنية لا تريد أن تتحاور مع الأنظمة القائمة، أو أن الاثنين لا يريدان الحوار بينهما.... فلا يوجد تيار سياسي في الوطن العربي يستطيع أن يحقق التغيير الديمقراطي بمفرده: لا التيار القومي العربي، ولا التيار الإسلامي، ولا التيار اليساري، ولا التيار الليبرالي الوطني. ولذلك إذا أردنا فعلا أن ننتقل إلى مرحلة الإصلاح والديمقراطية، فلا بد من قيام كتلة تاريخية من هذه التيارات الأربعة، على أن تكون مؤمنة بالديمقراطية والتركيز على ما يجمع بينها من خلال برنامج محدد.²³

أما على المستوى الثقافي فإن دورها يتمثل في التحرر الثقافي والذي لا يكون إلا بمحاولة استيعاد التجارب الفكرية الحاصلة في العالم. فمن دون هذا الاستيعاد سنضل غرباء عن عالم يشهد بجوارنا، دون أن نتمكن من معرفة قواعد وأصول تشييده. لنتعلم إذن من دروس المعاصرة، ولنعمم هذا التعلم، من أجل أن نساهم غدا في الإبداع الفكري الذي يغذي آفاقنا المعرفية، ويهينا جدارة الوجود في التاريخ.

وإذا كانت الغاية البعيدة لكل فعل تحرري عربي كما نتصوره، هي تحقيق الاستقلال الخلاق، بجوار الإنسانية ومعها فإن الخطوة المرحلية والهدف القريب يتمثل في السعي نحو اكتساب أصول المعاصرة العلمية والمعرفية دون أي شعور بالنقص أو التعالي المعتمد على طقس نفسي متشبع بوهم الأصالة التي لا تبلى.²⁴

إن العالم العربي اليوم أحوج ما يكون إلى فلسفة تكون بمثابة وسيلة نحو التقدم والتجديد الحضاري في جانبه الثقافي على النحو الذي يؤهله للحاق بغيره من الأمم المعاصرة التي أخذت بحظ من المدنية والكونية، وعلى النحو الذي يحفظ له خصوصيته الثقافية، كما أن ضرورة هذا التجدد تأتي بالذات من الحاجة إليه، ومن الحاجة إلى التحرر من الأسباب التي تمنع العرب من تحقيقه. وهناك سببان، يبرران الحاجة إلى التجدد الحضاري:

أولهما ما يعانيه الوطن العربي تأخرا فادحا في البنى الثقافية، نتيجة تراكمات حالة الانحطاط المزمنة فيه والمنحدرة منذ قرون.

²³ حسيب خير الدين، المرجع نفسه ص142

²⁴ كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المرجع السابق ص88

وثانئهما ما يعانيه الوطن العربي أشكالا بائسة من الحداثة الرثة في البنى نفسها (الثقافية) نتيجة اصطدامه بالغرب، وما أحدثه ذلك الاصطدام من ظواهر شوهاء في بناه²⁵.

لقد أصبح من المسلم به هو العمل على تخطي أزمة التخلف، بأسلوب تغيير الواقع نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي والفكري. وهنا تأتي إشكالية الدور الذي ينبغي أن يقوم به المثقف العربي. إنه مطالب بالدعوة إلى تكوين ثقافة ذات مضمون قومي وطني مرتبط بالحياة المعيشية للجماهير، يعكس هذه الحياة بصدق وبوعي يبرز عناصر الثقافة الإنسانية القائمة على التكافؤ وفهم التراث الايجابي في ضوء العصرية. يجب أن يدعو إلى المساهمة في إبداع نظرية قومية في الثقافة تعد الإنسان العربي لمواجهة قضايا التغريب والاستهلاك الغازي. وقد يكون السبيل هو المشاركة في المؤسسات الجماهيرية والالتحام مع الجماهير، وبذل الجهد لتعليم أبناء هذه البلدان الأسلوب النقدي في التفكير الحر محللا قضايا المجتمع والواقع العربي، موضحا المزيف والحقيقي وربما يكون كفيلا بقيام ثقافة واعية وواقعية. ليست مغتربة عن الجماهير، عن السياسة، ثقافة ملتزمة²⁶.

إن عملية إحياء التراث عملية قومية، فضلا عن أنها إسهام علمي و حضاري. إنها ليست مجرد تحقيق للنصوص بقدر ماهي تصحيح للنفوس و معاشية لأهرامات الفكر و قيم التاريخ والحقيقة. كما أن إعادة بناء الحاضر يجب أن تتم في آن واحد مع عملية إعادة بناء الماضي، وذلك بتفكيك عناصره وإعادة ترتيب العلاقة بين أجزائه بصورة تجعله كلا جديدا قادرا على أن يؤسس نهضة، على أن يكون أرضا لإقدام المستقبل. إن النهضة، أية نهضة، لا بد أن تنطلق من تراث تعيد بناءه قصد تجاوزه. ومن الخطأ الجسيم الاعتقاد في أن الذات العربية يمكن أن تنهض بالرجوع إلى الماضي و"اختيار" ما "يصلح" منه، "لأن مشروع النهضة العربية الحديثة قام وما يزال يريد أن يقوم على "بعث ما مضى"، لا على القطيعة معه"²⁷. كما أنه من الخطأ الجسيم كذلك الاعتقاد في أن هذه الذات يمكن أن تنهض بالإعراض الكلي عن ماضيها والانتظام في تراث غير تراثها أو الارتقاء في حاضر يتقدمها بمسافات شاسعة. كلا، إن الإنسان لا يمكن أن يبدع إلا داخل ثقافته وانطلاقا من تراثه. إن الإبداع بمعنى

²⁵ المشروع النهضوي العربي، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق، ص 47

²⁶ حجازي أحمد مجدي، المثقف العربي والالتزام الإيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، المرجع السابق، ص 21

²⁷ الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة التاسعة، ص 50

التجديد الأصيل لا يتم إلا على أنقاض قديم وقع احتواؤه وتمثله وتجاوزه بأدوات فكرية معاصرة تتجدد بتجدد العلم وتتقدم بتقدمه²⁸.

نعم إن المهام المطروحة تتطلب وضع استراتيجية شاملة على مستوى التعامل مع الماضي والحاضر كما على مستوى متطلبات بناء المستقبل. وليس من الضروري أن ينتظر المثقفون من الحكومات العربية الراهنة القيام بوضع مثل هذه الاستراتيجية. بل إنه في الغالب من عمل نخبة تحمل هم الحاضر والمستقبل، نخبة تستقطب النشاط الفكري في بلادها بما تقيمه من حوار بين أفرادها وما تشيعه في الوسط الثقافي العام المحيط بها من روح علمية نقدية ورؤى فلسفية مستقبلية.

إن الحاجة تدعو إذا إلى قيام انتلجنسيا عربية جديدة: عربية بانتظامها في التراث العربي لتجديده من الداخل، وجديدة بانتظامها في الفكر العالمي المعاصر ومواكبتها له بقصد توظيف أدواته المنهجية ورؤاه العلمية في إعادة بناء الماضي وتغيير الحاضر وتشبيد المستقبل. إنه دون هذه النخبة سيبقى الفكر العربي سجين المعارف القديمة يجترها على أنها جديدة، وسيظل يعاني ليس أزمة إبداع فقط بل وربما من سكرات الموت وخطر الانقراض²⁹.

وفيما يخص الجانب الاقتصادي للتنمية للفلسفة دور مهم ويتجلى في النضال ضد التبعية الاقتصادية، وصياغة برنامج تنمية مستقلة. ويقتضي هذا الهدف التفكير المتواصل في مآل الأنظمة الاقتصادية الكبرى في العالم، ومحاولة تقييم تجاربها، وآفاق هذه التجارب، ثم محاولة التفكير في إمكانات الدول المغاربية الاقتصادية، وذلك لغاية محددة ألا وهي تكريس طوق التبعية، وبناء اقتصاد مغربي قادر على توفير متطلبات الحياة المادية الدنيا.

ولا شك أن فك الارتباط الحاصل بين أقطارنا والاقتصاد الرأس مالي مسألة معقدة، وأن عناصر كثيرة منها تولدت تاريخيا من الاختراق الامبريالي لمنطقتنا المغاربية في نهاية القرن الماضي، إلا أن التفكير العقلاني والجدلي في واقع اقتصادنا الحالي، وواقع الاقتصاد الدولي، يمكن أن يتيح لنا بلوغ مرمى التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة، وهو أمر يساهم في دعم تحررنا في الواجهة الاقتصادية.

²⁸ الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 62

²⁹ الجابري محمد عابد، المرجع نفسه ص 63

إن فجوة التنمية هي عبارة عن فاصل بين حدين أو طرفين. طرف أعلى وهو طرف التقدم الذي ينعم به العالم الصناعي، وطرف أسفل هو طرف التخلف الذي يتخبط فيه العالم العربي. ودرجة التخلف هذه بمعناه المادي تقاس عموماً ببعد المسافة بين هذين الحدين.

وفي إطار العمل على تقليل الفجوة بيننا وبين العالم الصناعي فإنه من الطبيعي أن يتركز جهدنا الإنمائي عبر علاقاته الدولية المتعددة على السعي الجاد في إطار قومي شامل لمعالجة أسباب تخلفنا، متوخياً النهوض بالحد الأدنى وتقريبه من الحد الأعلى، عن طريق تنسيق جهودنا في جبهة موحدة لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية المتلاحقة مما يسمح بتحقيق مشروعنا الحضاري الذي سيسمح بحضور قوي ومبدع ومشاركة إيجابية لنا على المستوى العالمي³⁰.

إن تحقيق تنمية متوازنة معتمدة على قدرة ذاتية لدولنا مجتمعة وتسريع خطاها، إنما يتم في ظل فلسفة تقوم على أساس التكامل الاقتصادي الشامل وخاصة نحن في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة. كما أن هذا التكامل يتطلب العمل على إيجاد خطة موحدة شاملة يترابط فيها التنسيق الاقتصادي مع سياسات الاستثمار وضمناته بشكل يخدم الأهداف القطرية ومجموع الأقطار العربية. وإلى أن يتحقق التكامل المفضي إلى الوحدة، فإن الأمر يقتضي إيجاد صيغ مرحلية أو جزئية لمشاركة جميع الأقطار المغربية في ظل اتفاقية الوحدة التي تعتبر إطاراً ملائماً ومرناً للعمل الاقتصادي المشترك، هدفه النهائي هو تعظيم الإنتاج وزيادة الرفاهية لأبناء هذه الأمة.

إن تطوير مفهوم جديد للتنمية وصيغة جديدة للعلاقات العربية أساسها التكامل والتضامن العربيين، يكون أساساً سليماً لوضع ميثاق عمل اقتصادي عربي يمكن الأمة من تعزيز القدرة الدفاعية في مواجهة التحديات المصيرية، كما يمكنها من تحقيق الاستقلال الاقتصادي بالقضاء على جميع مظاهر التبعية للخارج. ناهيك عن تصحيح الاختلال في مستويات النمو الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي. هذا بالإضافة إلى التعاون مع أقطار العالم الثالث في نضالها من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن التسعير الأكثر عدالة للمواد الأولية والتقسيم الأمثل للعمل على المستوى الدولي³¹.

³⁰ للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق الطرق، بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، مكتبة الشروق، القاهرة، بدون طبعة

³¹ محمد محمود الإمام، العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المشتركة، المستقبل العربي العدد 93 نوفمبر 1986 ص 56/ص 61

وعلى مستوى التنمية الاجتماعية فإن دور الفلسفة يتجلى في العمل على ترسيخ أسس وقواعد المجتمع المدني. ولا بد من الاستفادة، في صياغة هذا الهدف من تجارب الحركات التحررية الأخرى، التي مارست السلطة، أو مازالت تمارسها من المنظور نفسه. فقد أصبح من المؤكد اليوم أنه لا سبيل لبناء دولة قوية إلا ببناء مجتمع قوي، ولا سبيل لتحقيقهما معا، إلا عن طريق العقد العقلاني الذي يجعل الدولة مؤسسة اجتماعية سياسية، ويجعل المجتمع مجتمع مواطنين، لا مجتمع رعايا، ولا مجتمع جماهير قادرة فقط على ترديد الشعارات، ومدفوعة في الغالب لترديدها.

ولهذا لا يمكن أن تحقق التنمية الفعلية دون إطلاق قدرات الإنسان وتحرير طاقته وحشدها واستثمارها الاستثمار الأمثل. ولذلك يقال أن الأيدي التي ترتعش لا يمكن أن تبني، وأنه لا يمكن أن ننظر من الإنسان المهتمش والمضطهد أن يكون فعالا وإيجابيا في عملية التنمية. ولكن عكس ذلك لا بد أن يكون مشاركا ومنتجا وذلك من خلال إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد لاكتساب المعرفة والمبادرة. وأن تتوفر لديه حقوق المواكبة لترسيخ الشعور بالانتماء والإخلاص والحرص على المصلحة العامة، وذلك بتوفير قدر مناسب من الحرية والمشاركة في وضع القرارات التي تتصل بالشأن العام من منطلق تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه. وهذا ما يدعو إليه علي خليفة الكواري بقوله: "ويتطلب ذلك التركيز على إعداد الفرد وتنمية قدرته على التعلم الذاتي المستمر وملاحقة المعرفة المتجددة واستيعابها وتأصيلها واكتساب المهارات المتقدمة، ويحتاج الأمر إلى تشجيع روح التربية المفتوحة التي تشجع التعبير المستقبلي"³².

ختاما نصل إلى القول أن المشكلة الجوهرية تتمثل إذن في اختيار الطريق السليم الموصل إلى تحقيق التنمية المنشودة، ومعرفة شتى أنواع معيقاتها وتحديد سبل وكيفيات تجاوزها. ولهذا، يتطلب الاستبسال في بذل جهد فكري مكثف يظهر من داخل الدول المغاربية ذاتها، يسعى إلى تحديد أهداف واستراتيجيات ملائمة للتنمية، لأن الفكر التنموي الغربي الذي يصدر إلينا لا يستوعب واقع هذه المجتمعات النامية من داخلها، ولا يقوى على فهمها فهما واقعيًا وموضوعيًا، بل في حقيقة أمره يخدم أغراضا سياسية خفية من خلال ما يقدمه من نظريات وأفكار، بعيدة عن المشاكل الواقعية للتنمية في الدول المغاربية، مما جعل معظم التناقضات والتجارب الفاشلة في تطبيق التنمية تنجم عن هذه الأفكار والنظريات التنموية الغربية.

³² كعباش رايح، سوسيولوجيا التنمية مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري، قسنطينة 2006 ص 39